

فاعلية سياسة التحفيز الجبائي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة

للكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب -ANSEJ-

*Efficacité de la politique de relance budgétaire dans le développement de l'ANSEJ - l'Agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes*

ط.د.خملول محمد بلقايد\*

جامعة بسكرة - الجزائر

belkayed@yahoo.fr

Received:09/10/2017

د.مولود فتحي

المركز الجامعي افلو - الجزائر

moufat1987@gmail.com

Accepted:11/11/2017

Published: 31/12/2017

**ملخص:**

يهدف هذا المقال لمعرفة مدى أثر سياسة التحفيز الجبائي المقدمة من طرف الحكومة الجزائرية، على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة التابعة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ، حيث سيتم إعطاء لمحة عن ماهية التحفيز الجبائي في إطار السياسة الجبائية، وأخذ صورة عامة عن مفهوم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وكيفية عمل هذه الهيئة في خلق المشاريع، ثم معرفة العلاقة بين المتغيرين من خلال معرفة عدد المؤسسات في هذا القطاع التابعة لهذه الهيئة، ثم معرفة ما إذا كانت هذه السياسة فعالة أم لا وهل ساعدت فعلا في النهوض بهذا القطاع أم لا. الكلمات المفتاحية: تحفيز جبائي، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

تصنيف E62 ;H30;JEL

**Resumé**

*Cet article vise à examiner l'impact de la politique de motivation fiscale du gouvernement algérien sur le secteur des petites et moyennes entreprises de l'ANSEJ et à donner un aperçu des mesures de motivation fiscale en matière de politique budgétaire. Et comment le travail de ce corps dans la création de projets, puis connaître la relation entre les deux variables en connaissant*

\* المؤلف المرسل: ط.د.خملول محمد بلقايد ، الإيميل : belkayed@yahoo.fr

*le nombre d'institutions dans ce secteur de ce corps, puis savoir si cette politique efficace ou non et a effectivement contribué à promouvoir le secteur ou non.*

***mots clés:** motivation Fiscale, petites et moyennes entreprises, Agence nationale pour le soutien à la jeunesse et l'emploi.*

**Jel Classification Codes: E62 ;H30**

## 1. مقدمة:

تتكون اقتصاديات جميع الدول من مجموعات متشابكة من المؤسسات تعمل في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة، وتنشأ بينها علاقات تعامل متنوعة، ولهذه المؤسسات أنواع مختلفة نجد من بينها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الأخيرة تؤدي دورا هاما في النشاط الاقتصادي للدولة حيث تعمل على تنميته وازدهاره، وهذا لما تتمتع به من مزايا عديدة في مجالات متنوعة كالمهارات التنظيمية والقدرة على الابتكار والتعرف على أحوال السوق وقربها من المتعاملين معها، وقدرتها على إنتاج سلع وخدمات تعتبر بمثابة مدخلات لإنتاج سلع وخدمات أخرى خاصة فيما يتعلق بحاجيات المؤسسات الكبرى التي تحتاج لما قد تنتجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومع تزايد ظاهرة شبح البطالة خصوصا في فئة خريجي الجامعات والمعاهد، أدى ذلك بالدول المتقدمة والنامية إلى التفكير في خلق فرص عمل وتشغيل لهذه الشريحة، وهذا من خلال تعميق وغرس فكرة العمل الحر بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها عنصرا فعالا ومحركا في التنمية الاقتصادية، وهذا من شأنه مساعدة تلك الفئة من العاطلين عن العمل على تكوين مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتطويرها.

وقد أصبحت الدول تأخذ بالأساليب الحديثة التي تساعد على نجاح هذه الفكرة، وتساهم في تنمية هذا القطاع، ومن هذه الأساليب نجد سياسة التحفيز الجبائي التي تهدف إلى التأثير على النشاط الاقتصادي بمختلف عناصره من خلال الأداة الهامة لذلك وهي الضرائب، حيث تقوم الدولة من خلالها بتوجيه المؤسسات إلى الاستثمار في أنشطة معينة دون أخرى، عن طريق الاستعانة بمختلف الأدوات المستعملة في سياسة التحفيز الجبائي، والتي نجد من بينها الإعفاء، التخفيض في المعدلات الضريبية وغيرها من السياسات، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم المؤسسات المستهدفة على المستوى الوطني، وذلك من أجل خلق اقتصاد قوي ومتناسك يؤدي بالدولة لاكتساب مكانة اقتصادية معتبرة بين مختلف دول العالم خاصة المتقدمة منها.

وتعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من بين الهيئات التي تقوم بتقديم يد العون لفئة الشباب حتى يتسنى لهم إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة وذلك في مختلف المجالات، فهي توفر لهم مختلف الشروط الضرورية للعمل من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية وكذا توفير التحفيز الجبائي من خلال التخفيضات والإعفاءات الضريبية بمختلف أشكالها. ومن خلال ما سبق سنقوم بطرح إشكالية البحث على النحو التالي:

## إلى أي مدى ساهمت سياسة التحفيز الجبائي في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالجزائر؟

وسنقوم بالتطرق إلى العناصر التالية:

- مفهوم سياسة التحفيز الجبائي
- نظرة عامة حول الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
- دور التحفيز الجبائي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لوكالة دعم وتشغيل الشباب [ANSE]

### 1: مفهوم سياسة التحفيز الجبائي

يعتبر التحفيز الجبائي أحد أهم أساليب السياسة الجبائية التي تسعى الدولة من خلالها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتعمل كذلك من خلال هاته السياسة على توجيه الاستثمار في مجالات معينة أو إلى مناطق معينة وفق الأهداف المسطرة مسبقا. ويتم ذلك من خلال تقديم مزايا وتسهيلات لحث المؤسسات على الاستثمار في شتى المجالات وتشجيعه.

### تعريف التحفيز الجبائي

هناك عدة تعاريف مختلفة للتحفيز الجبائي نذكر أهمها:

**1-1 التعريف الأول:** هو تخفيف من معدل الضرائب أو الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقييده بعدة مقاييس فهي مساعدات مالية غير مباشرة تمنح لبعض الأعران الاقتصاديين الذين يلتزمون ببعض المعايير والشروط المحددة من طرف المشرع (ناصر مراد، 2003، صفحة 118)

**2-1 التعريف الثاني:** التحفيز أو التحريض الجبائي هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التحفيزي تتخذها الدولة لصالح فئة معينة لغرض توجيه نشاطهم والمؤسسة الخاصة هي المستهدفة الأولى من هذه الإجراءات (بانشودة رفيق، داني كبير معاشو، ، 2003، صفحة 49)

**3-1 التعريف الثالث:** هو إجراء خاص غير إجباري لسياسة اقتصادية تستهدف الحصول على سلوك معين من الأعران الاقتصاديين يوجه اهتمامهم إلى الاستثمار في مناطق أو ميادين لم يفكروا في إقامة استثماراتهم فيها من قبل مقابل امتيازات ممنوحة لهم (وشان احمد، 2006، صفحة 71)

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن التحفيز الجبائي مجموعة من الإجراءات والأساليب ذات الطابع الإغرائي متمثلة في المساعدات المالية غير المباشرة الممنوحة من طرف الدولة بغية النهوض بقطاع معين في نطاق التنمية، وفق شروط ومقاييس محددة يلتزم بها الأعوان المستفيدون.

وترتكز الدولة في منح التحفيز الجبائي على القطاع الخاص وذلك لما يميزه عن القطاع العام ب: ( ناصر مراد، 2003، الصفحات 118-119)

- ضعف حجم الاستثمار مما يترتب على ذلك نقص حجم الإنتاج والتشغيل؛
- التمركز في المدن الكبرى الأكثر تطورا خصوصا الشمالية مما يؤدي إلى اختلال في التوازن؛
- الاستثمار في القطاعات الاستهلاكية الأكثر ربحا والتي لا تتطلب كفاءات وقدرات عالية.

## 2. خصائص التحفيز الجبائي

من خلال التعاريف السابقة نستخرج الخصائص التالية: (لعلا رضاني،، 2002، الصفحات 41-42)

1-2 إجراء اختياري: حيث يترك للأعوان الحرية في الاختيار بين الخضوع أو عدم الخضوع للشروط والمقاييس المحددة للاستفادة من الحوافز.

2-2 إجراء هادف: إن هدف أي دولة من وضع سياسة التحفيز الجبائي هو في إطار سياسة اقتصادية لتنمية وتطوير وإنعاش مناطق معزولة أو قطاعات مهمة في مخطط التنمية.

3-2 إجراء له مقاييس: إن الفئة من المكلفين بالضرائب المعنيين بالتحفيز الجبائي يتوجب عليهم احترام المقاييس والشروط المحددة كنوعية النشاط ومكان الإقامة من أجل الاستفادة من التحفيز.

4-2 وجود الثنائية (فائدة- مقابل): أي أن الأعوان المستفيدين من التحفيز الجبائي يحصلون عليه مقابل الاستثمار في القطاعات أو المناطق التي تتماشى مع الأهداف التنموية المسطرة من طرف الدولة.

5-2 الوسيلة: وهي التسهيلات والتحفيزات المختلفة، وقد تكون على شكل دعم مالي مباشر كمنح قروض، أو في شكل امتيازات جبائية وهي الأكثر استعمالا وهي عبارة عن تخفيض في معدلات الضريبة أو الإعفاء من بعض الالتزامات الجبائية وفق شروط محددة.

## 3. أهداف التحفيز الجبائي

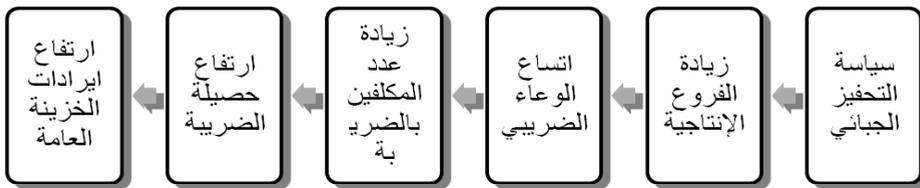
هناك نوعين من الأهداف: اقتصادية واجتماعية. تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال تطبيق سياسة التحفيز الجبائي.

### 1-3: الأهداف الاقتصادية

وتتمثل الأهداف الاقتصادية للتحفيز الجبائي فيما يلي: (يونس احمد البطريق، 2002، صفحة 60)

- تنمية الاستثمار من خلال تخفيض العبئ الضريبي أو إلغاءه كلياً ومن ثم نقص حجم التكاليف التي تتحملها المؤسسة المستفيدة من التحفيز مما يجعلها توجه هاته الوفورات الجبائية إلى الاستثمار وبالتالي إمكانية منافسة المنتجات الأجنبية؛
- دعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة ليس فقط للقيام بعملية التنمية بل لاستمرارها حيث يتعين على النظام الضريبي تشجيع استيراد مثل هذه السلع على الأقل في المراحل الأولى من حياة المؤسسة الخاصة؛
- تشجيع المشاريع التي تحقق تكاملاً اقتصادياً؛
- توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة ذات الأولوية في المخطط الوطني للتنمية؛
- تشجيع المشاريع التي توفر مناصب شغل؛
- تحصيل إيرادات إضافية مرتبطة بتطوير الصادرات كنتيجة لمساعدة العمليات الإنتاجية التي تهدف إلى تصدير السلع خارج قطاع المحروقات؛
- زيادة إيرادات الخزينة مستقبلاً، فتنمية الاستثمار تؤدي بالضرورة على تنوع النشاط الاقتصادي ومنه نمو الفروع الإنتاجية مما ينتج عنه تعدد العمليات الخاضعة للضريبة مما يؤدي إلى اتساع الوعاء الضريبي وهذا يؤدي إلى زيادة الحصيلة الجبائية والشكل الموالي يوضح آلية عمل التحفيز الجبائي في زيادة موارد الخزينة مستقبلاً.

الشكل رقم (1): آلية عمل السياسة التحفيزية في زيادة موارد الخزينة العامة مستقبلاً



المصدر: نشيدة معزوز، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب البليدة، 2006، ص54.

من الشكل السابق يتضح أن سياسة التحفيز الجبائي الفعال تؤدي إلى زيادة الفروع الإنتاجية من خلال زيادة المؤسسات المحفزة وهذا ما يؤدي إلى زيادة الوعاء الضريبي واتساعه مما يؤدي إلى زيادة عدد المكلفين بالضريبة، حيث كلما زاد عددهم أدى ذلك لزيادة الحصيلة الضريبية وفي الأخير زيادة موارد الخزينة العمومية.

### 2-3: الأهداف الاجتماعية

و تتمثل فيما يلي: (عبد المنعم فوزي، 1981، صفحة 31)

- امتصاص البطالة: المساهمة في امتصاص حدة البطالة من خلال توفير مناصب شغل جديدة فالتحفيزات والامتيازات الممنوحة للمستثمرين تمكن من توفير موارد مالية، تسمح إعادة استثمارها بإنشاء مؤسسات صغيرة أو فرعية يتطلب تسييرها وتشغيلها يد عاملة جديدة.
- تحقيق التوازن الجهوي: ويتم ذلك من خلال الحوافز الجبائية الموجهة لتشجيع الاستثمار في المناطق المحرومة المراد تنميتها وتطويرها من أجل تقليص الهوة بينها وبين المناطق المنعشة اقتصاديا مما يحد من ظاهرة النزوح الريفي وخلق جو مستقر للسكان.
- التوزيع العادل للدخل: يمكن أن تتم عملية توزيع عادل للدخل بين أفراد المجتمع من خلال الاقتطاع الجبائي من المكلفين وتوزيعه على أفراد المجتمع في شكل نفقات تعود بالنفع على الجميع مثل الصحة ، التعليم، المرافق العمومية... الخ، فمعظم التشريعات الضريبية تسمح بإعفاء ضريبي للدخول التي تقل عن مستوى معين لأنه لا يصل إلى حد محدد قانونا مما يحقق عدالة في الاقتطاع من المكلفين بالضريبة.

و انطلاقا من كل هذه الأهداف الجزئية، تحاول سياسة التحفيز الجبائي تحقيق الهدف الأكبر و هو تقديم الدعم الفعلي و القوي للتنمية الاقتصادية ومن ورائها التنمية الاجتماعية.

### 4: نظرة عامة حو الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب [ANSE]

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب إحدى الهيئات المسؤولة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبصفة أدق عن استحداث مناصب شغل عن طريق المؤسسات المصغرة، فالوكالة جاءت كأداة اعتمدها الحكومة للقضاء على البطالة وفتح أبواب المستقبل أمام الشباب الطموح ذوو المشاريع الخاصة إذا تعلق الأمر باستغلال الكفاءة ورصد الإمكانيات لها محليا في سبيل تحقيق الرفاهية.

#### 1.4. تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب [ANSE]

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب [ANSE] وفقا لما جاء في :

المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، والذي يضم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي (المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 98-231 المؤرخ في 12 جانفي 1998).

إن رئيس الحكومة:

- بناء على تقرير وزير العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني؛
- وبناء على الدستور لا سيما المادتين 4-81 و116 (الفقرة 02) منه؛
- وبمقتضى القانون رقم 88/01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والمتضمن التوجيه للمؤسسات العمومية والاقتصادية، المعدل والمتمم؛
- وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93/12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار؛
- وبمقتضى الأمر رقم 96/14 المؤرخ في 24 جوان 1996 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1996، لا سيما المادة 16 منه؛
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 95/450 المؤرخ في 31 ديسمبر 1995 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة؛
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 96/01 المؤرخ في 05 جانفي 1996 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة؛
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 96/234 المؤرخ في 02 جوان 1996 والمتعلق بدعم تشغيل الشباب؛
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96/295 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 الذي يحدد كفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 87-302 بعنوان الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب. يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: عملاً بأحكام المادة 16 من الأمر رقم 96/14 المؤرخ في 24 جوان 1996 والمذكور أعلاه، تحدث هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتدعى في صلب النص بالوكالة.

المادة الثانية: توضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة.

المادة الثالثة: يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة.

## المادة الرابعة: تتمتع الوكالة بالشخص المعنوي والاستقلال المالي.

المادة الخامسة: يكون مقر الوكالة بمدينة الجزائر العاصمة، ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني. بمرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير من الوزير المكلف بالأشغال، ويمكن ان تحدث الوكالة أي فرع جهوي أو محلي بناء على قرار مجلسها التوجيهي.

من خلال الأحكام والمواد السابقة نستخلص إلى أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تخضع لسلطة رئيس الحكومة، إلا أنها في سنة 2003 أصبحت تحت السلطة المباشرة لوزير العمل والضمان الاجتماعي ومقرها الرئيسي الجزائر العاصمة، ولها فروع جهوية في مختلف أنحاء الوطن.

## 2.4 مهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وألية عملها

1.2.4. مهام الوكالة: تتمثل مهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فيما يلي: (الامانة العامة

للحكومة الجزائرية ، 1996)

- تقديم الدعم والاستشارة لمستحدثي المؤسسات المصغرة ومتابعة مسار التركيب المالي وتعبئة القروض لمشاريعهم طيلة تنفيذ المشروع؛
- تسيير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لا سيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الأغلفة المالية التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها؛
- تبليغ أصحاب المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛
- القيام بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛
- تشجيع كل شكل من أشكال الأعمال والتدابير الهادفة إلى ترقية إحداث الأنشطة أو توسيعها.
- وكذلك تكلف الوكالة بالخصوص بما يلي:
- تضع تحت تصرف أصحاب المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم؛
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاول أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب إنجاز برامج تكوين الشباب ذوي المشاريع لحساب الوكالة؛

- ومن أجل القيام بمهام الوكالة على أحسن وجه، عليها القيام بالمهام التالية:
  - تكليف من يقوم بإنجاز قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات بواسطة هياكل متخصصة؛
  - تنظيم دورات تدريبية لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينها في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية؛
  - تطبيق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة.
  - ومن خلال ما تطرقنا له من مهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب نستطيع تحديد الهدف الأساسي الذي ترمي إليه الوكالة ويمكن تلخيصه في نقطتين:
  - خلق وتشجيع النشاطات والخدمات من طرف الشباب المستثمر؛
  - تشجيع كل أشكال النشاطات والإجراءات الهادفة لترقية الشباب.
- 2-2 آلية عمل الوكالة:
- من الخطوات المتبعة للمصادقة على الملف الذي يقدمه صاحب المشروع على شرط أن يكون المشروع لمؤسسة مصغرة ذات طابع إنتاجي أو خدمي مالي:
  - إيداع الملف: يتم إيداع ملف صاحب المشروع على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مقابل وصل إيداع تقدمه الوكالة.
  - دراسة المشروع من طرف مصالح الوكالة: وفي هذه المرحلة يتم معاينة ودراسة المشروع دراسة تقنواقتصادية وفي حال الموافقة تمنح له شهادة التأهيل أو يقدم له الرفض كتابيا.
  - إيداع الملف من طرف الشباب المستثمر على مستوى الوكالة البنكية وهذا في حالة التمويل الثلاثي.
  - دراسة المشروع من طرف الوكالة البنكية، حيث يتم بعد هذه الدراسة منح القبول للمستثمر أو رفض المشروع.
  - في حالة الموافقة البنكية يتم الرجوع إلى الوكالة ANSE مرفوقا ب:
    - شهادة التأهيل؛
    - الموافقة البنكية (التمويل الثلاثي)؛
    - وصل دفع المساهمة الشخصية؛

- فاتورات شكلية للعتاد؛
- فاتورة شكلية للتأمين على العتاد؛
- سجل تجاري/ بطاقة حرفي/ بطاقة فلاح/ ترخيص بالاستغلال؛
- عقد كراء/ عقد ملكية.
- قرار منح الامتياز حيث بعد استكمال الخطوات السابقة يقدم للمستثمر قرار منح الامتياز الخاص بمرحلة الانجاز إضافة إلى قائمة التجهيزات.
- تحويل القرض الخاص بالوكالة [ANSEJ] إلى المستفيد وتسليمه الأمر باستلامه الصك.
- اقتناء العتاد بواسطة الصك البنكي؛
- معاينة انطلاق النشاط ويتم على مستوى هذه المرحلة الرهن الحيازي للتجهيزات والسيارات لفائدة البنك بالدرجة الأولى والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالدرجة الثانية في حالة التمويل الثلاثي، ودرجة أولى لصالح الوكالة في التمويل الثنائي ويتم التأمين على كل المخاطر؛
- تسليم قرار منح الامتياز الخاصة بالاستغلال من طرف فرع الوكالة إلى صاحب المشروع لتقديمها إلى مصالح الضرائب؛
- البدء في نشاط المؤسسة المصغرة وتأتي بعد استكمال جميع شروط ووثائق إجراءات المراحل السابقة.

## 5. دور التحفيز الجبائي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لوكالة دعم

### وتشغيل الشباب [ANSEJ]

#### 1.5. التحفيزات المقدمة للوكالة:

تمنح الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب [ANSEJ] امتيازات لذوي المشاريع تتمثل في إعانات مالية وجبائية سنتطرق إليها في هذا المبحث مع الشروط اللازمة للاستفادة منها، إضافة إلى الإحصائيات التي تحصلنا عليها من الوكالة والمتعلقة بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ نشأتها.

#### 1.1.5. صيغ التمويل وشروط الاستفادة من الامتيازات

سنتطرق في هذا المطلب للشروط التي يجب على الشباب أصحاب المشاريع احترامها لنيل هذه الامتيازات، مع التطرق لصيغ التمويل التي تمنحها الوكالة [ANSEJ].

## شروط الاستفادة من الامتيازات

حتى تستطيع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب مساعدة الشباب العاطل عن العمل في تجسيد أفكارهم في شكل مؤسسات مصغرة، وللإستفادة من الامتيازات المالية والجبائية المقدمة عن طريق الوكالة حددت شروط يجب توفرها في الشباب أصحاب المؤسسات وذلك بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-297 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ومن هذه الشروط ما يلي: (الامانة العامة للحكومة الجزائرية ، 1996)

- أن يكون الشاب بطالا يتراوح سنه ما بين 19 و35 سنة، ويمكن أن يصل السن إلى 40 سنة بالنسبة لمسير المؤسسة على أن يتعهد بتوفير مناصب عمل دائمة أقلها منصبين؛
  - أن يكون حاصل على مؤهلات مهنية أو يملك شهادة خبرة في المشروع الذي يريده؛
  - أن يكون له عمل مكتسب وهذا في حالة الاستفادة من المساعدة؛
  - تعبئة أقل مقدار ممكن من المساهمة الشخصية المالية أو العينية قيمتها تتراوح بين 50000 دج و 80000 دج وذلك في حدود مبلغ إجمالي للاستثمار لا يزيد عن 10000000 دج.
- والغرض من وضع هذه الشروط هو اختيار الشاب المناسب وحتى تحتفظ الوكالة في حقها بالقيام بالتحريات الضرورية والمطلوبة للتأكد من صحة تصريحات صاحب المشروع.
- صبيغ التمويل هناك طريقتين للتمويل: تمويل ثنائي وتمويل ثلاثي.
- التمويل الثنائي: في هذه الصيغة تكمل المساهمة المالية للشباب أصحاب المشاريع بقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وتكون نسبة المساهمة كما هي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1) يبين نسب المساهمة في التمويل الثنائي

المبلغ	صاحب المشروع	الوكالة
من 0 دج إلى 5 ملايين دج	71%	29%
من 5 ملايين دج إلى 10 ملايين دج	72%	28%

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا للمعلومات المتحصل عليها من طرف الوكالة.

التمويل الثلاثي: وفي هذه الصيغة تكمل المساهمة المالية للشباب أصحاب المشاريع بقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وقرض بنكي يخفض جزء من فوائده من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، والجدول الآتي يوضح نسب المساهمة:

الجدول رقم (2) : يبين نسب المساهمة في التمويل الثلاثي

البنك	الوكالة	صاحب المشروع	المبلغ
%70	%29	%1	من 0 دج إلى 5 ملايين دج
%70	%28	%2	من 5 ملايين دج إلى 10 ملايين دج

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا للمعلومات المتحصل عليها من طرف الوكالة.

### 2.1.5. التحفيزات الجبائية المقدمة من طرف الوكالة

هناك نوعين من التحفيزات تقدمها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب مالية وجبائية، ففيما يخص المالية، فنجدها تتمثل في القرض الذي تمنحه الوكالة بدون فائدة، وتخفيض نسبة الفوائد على القرض البنكي بنسبة 95% فيما يخص قطاع النشاطات الأولية، و80% لقطاع النشاطات العادية. أما فيما يخص التحفيزات الجبائية فنميز هنا بين مرحلتين: مرحلة الإنجاز، ومرحلة الاستغلال. بالإضافة إلى مرحلة توسيع الاستثمار في حال استيفاء مرحلة الإنشاء ومن بين أهم التحفيزات ما نص عليه الأمر رقم 96-31 المؤرخ في 30 سبتمبر 1996 والذي يتضمن قانون المالية لسنة 1997 وقد قدم مجموعة من الامتيازات سيتم ذكرها كما يلي: (وزارة المالية، 1997)

أ- مرحلة الإنجاز: وفيها تمنح الامتيازات كما يلي:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للملكية السلع والتجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار، والموجهة لإنجاز العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة باستثناء السيارات السياحية؛
- تخفيض بنسبة 5% من الحقوق الجمركية للسلع والتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- إعفاء العقارات المخصصة لممارسة النشاط من حقوق تحويل الملكية؛
- إعفاء عقود تأسيس المؤسسات المصغرة من حقوق التسجيل؛
- الإعفاء من رسوم نقل الملكية ب 8% على الملكيات العقارية؛

- الإعفاء من حقوق الرسم العقاري على البناءات أو إضافة البناءات.
- ب- مرحلة الاستغلال: وفي هذه المرحلة تمنح الامتيازات التالية:
  - الإعفاء الكلي لمدة 3 سنوات في المناطق العادية ولمدة 6 سنوات في المناطق الخاصة لكل من:
    - الضريبة على الدخل الإجمالي من تاريخ بداية الاستغلال؛
    - الضريبة على أرباح الشركات من تاريخ بداية الاستغلال؛
    - الرسم على النشاط المني من تاريخ بداية الاستغلال.
  - الإعفاء من الرسم العقاري للبنىات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسة المصغرة؛
  - الاستفادة من المعدل المخفض 7% لاشتراكات أبواب العمل فيما يتعلق بالمرتببات المدفوعة لأجراء المؤسسة الصغيرة عوضا على النسبة المحددة بالقوانين التشريعية بالضمان الاجتماعي.
- ج- مرحلة التوسيع:
  - يسمح للمستثمر أو صاحب المشروع بتوسيع نشاطه وهذا بعد الانتهاء من إنشاء مؤسسته المصغرة بشرط نجاح هذا المشروع ويتم قياس ذلك النجاح حسب التصريحات المقدمة من صاحب المشروع إلى إدارة الضرائب، وتشمل هذه التصريحات الأرباح المحققة ورقم الأعمال المتحصل عليهما خلال فترة الاستغلال، إذ لا يمكن للوكالة الموافقة على قرار التوسيع إذا كانت التصريحات توجي بلا شيء مثلا، أو وجود خسائر متكررة خلال فترة الاستغلال، وتشكل التركيبة المالية من:
    - المساهمة المالية لذوي المشاريع والتي تتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار؛
    - القرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتتغير قيمته حسب مستوى الاستثمار؛
    - في حالة التمويل الثلاثي يتم منح قرض بنكي يخفض جزء من فوائده من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها أصحاب المشاريع.
  - كما تمنح الإعانات والتحفيزات الجبائية وشبه الجبائية أيضا خلال هذه المرحلة من أجل التشجيع على مواصلة الاستثمارات وزيادتها.

### 3.1.5. أثر التحفيز الجبائي على المؤسسات الصغيرة التابعة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل

#### الشباب

إنه بالنظر لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعومة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، فغنه في تزايد ملحوظ حيث سنرى ذلك من خلال الفترتين ما بين 2000 إلى 2007، و 2011 إلى 2016 أين زاد اهتمام احكومة أكثر بمحاولة ترقية هذا القطاع من خلال تعزيز التحفيزات المالية والجبائية المقدمة.

جدول رقم 3 تطور المؤسسات الصغيرة المنشأة بوكالة دعم وتشغيل الشباب للفترة 2000 إلى

2007

السنوات	عدد المؤسسات	عدد المناصب	قيمة الاستثمار مليون دج
2000	10359	28735	17611
2001	7279	20152	11511
2002	7087	19631	11725
2003	5664	14771	9489
2004	6691	19077	14582
2005	10549	30376	27953
2006	8645	24500	24343
2007	8102	22685	23592

المصدر: عبد الحق بوقفة، دور التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة

الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة المدية، الجزائر، 2009، ص 132.

من خلال الجدول الذي يبين تطور المؤسسات الصغيرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل

الشباب، والتي تقريبا تعتبر مصغرة وصغيرة، فإنه خلال هذه الفترة يوجد تذبذب في عدد المؤسسات،

ففي سنة 2000 كان عددها 10359 مؤسسة، لتشهد تراجعا واضحة في السنة الموالية حيث قدر

عددها بـ 7279 مؤسسة وأيضا يسمر التراجع في سنة 2002 و 2003 ليصبح عددها 5664 فقط،

لتعاود الارتفاع سنة 2005 ليصل عددها إلى 10549 نتيجة التدابير الحكومية الرامية للنهوض بهذا

القطاع، وقد ساهمت هذه المؤسسات في تقليص نسبة البطالة من خلال تشغيل 22685 يد عاملة نهاية 2007.

جدول رقم 4 تطور المؤسسات الصغيرة المنشأة بوكالة دعم وتشغيل الشباب للفترة 2011 إلى

2016

السنوات	عدد المؤسسات	عدد المناصب	قيمة الاستثمار مليون دج
2011	183124	474944	477351692
2012	223437	564721	603130566488
2013	270288	660935	767714372238
2014	333042	803928	100705825189
2015	356718	855498	110473285287
2016	367980	878264	115666645

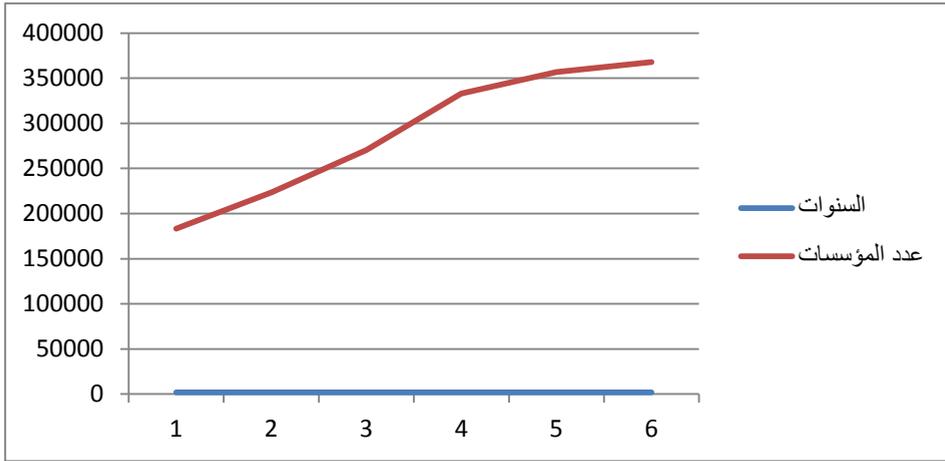
المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نشرات وزارة الصناعة والمناجم من الموقع

<http://www.mdipi.gov.dz> / تاريخ الاطلاع 20/09/2017.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تطورا ملحوظا في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها الكبيرة في نسبة التشغيل، فهناك تزايد من سنة أخرى في عدد المشاريع عكس الفترة السابقة، فقد قدر عدد المؤسسات سنة 2011 بـ 183124 مؤسسة، تشغل يد عاملة تقدر 474944 منصب، ثم تواصل الارتفاع في السنوات الموالية ليصل عددا سنة 2014 بـ 333042 مؤسسة فقط في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وفي سنة 2016 نلاحظ ارتفاعا قدر بنسبة أكثر من 100% مقارنة بـ 2011، حيث وصل عددها على 367980 مؤسسة تشغل 878264 منصبا.

ويمكن توضيح تطور المؤسسات التابعة للوكالة من خال الشكل التالي:

شكل رقم (2) تطور المؤسسات الصغيرة المنشأة بوكالة دعم وتشغيل الشباب للفترة 2011 إلى 2016



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel 2007

والشكل السابق يوضح لنا التطور الملحوظ في تعداد المؤسسات التي تم دعمها من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من 2011 على غاية نهاية 2016.

ويرجع هذا التطور إلى التدابير التي قامت بها الحكومة من خلال تعزيز التحفيزات الجبائية المقدمة لأصحاب المشاريع، حيث تم اعتماد سياسة الإعفاء الضريبي من مختلف أنواع الضرائب المفروضة في النظام الضريبي الجزائري، كالضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات... لمدة معينة وتزيد هذه المدة في المناطق التي يراد ترقيةها أو مناطق الجنوب حيث تستفيد من إعفاء ضريبي يصل إلى 10 سنوات، بالإضافة طبعا إلى التحفيزات المالية المختلفة من خلال التمويل بصيغته المختلفة ومعدل الفائدة المخفض ما شجع الشباب على الاستثمار.

جدول رقم 5 توزيع المؤسسات الصغيرة المنشأة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

حسب فروع النشاط نهاية سنة 2016

القطاع	عدد المؤسسات	النسبة	عدد العمال
النقل التجاري	56530	15.4%	96237
خدمات	105754	28.7%	245959
فلاحة	53488	14.5%	126478
الحرف	42621	11.6%	125520
بناء وأشغال عمومية	32284	8.8%	94457
صناعة	24547	6.7%	71442
نقل المسافرين	18985	5.2%	43679
النقل المبرد	13385	3.6%	24132
مهن حرة	9456	2.6%	21330
صيانة	9359	2.5%	21474
صيد	1127	0.3%	5536
ري	544	0.1%	2020

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرات وزارة الصناعة والمناجم.

يبين الجدول السابق توزيع المؤسسات الصغيرة التابعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب القطاعات، حيث يحظى قطاع الخدمات بنسبة أكبر، حيث يقدر عدد المؤسسات المستثمرة في هذا المجال بـ 105754 مؤسسة نسبة 28.7% من إجمالي المؤسسات، ويتذيل قطاع الري الترتيب حيث وصل عدد المؤسسات المستثمرة في هذا المجال 544 مؤسسة بنسبة 0.1%.

## 6. النتائج والتوصيات

1.6. النتائج: من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الورقة البحثية نستخلص أهم النتائج من خلال

ما يلي:

- تعتبر الجباية أحد أهم الوسائل أو الآليات المستخدمة في تحقيق مختلف الأهداف الاجتماعية والمالية والاقتصادية، حيث تعمل على تشجيع الاستثمار من خلال التحفيز الجبائي كأداة من أدوات السياسة الجبائية.
- تسعى الحكومة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تجسد هذا السعي في إحداث أجهزة وهيئات تعمل على دعمها وتنميتها ومرافقتها مثل الحاضنات والمشاتل.
- تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أحد أوجه الدعم الحكومي للمشاريع الصغيرة والصغيرة، وهي هيئة عمومية مستقلة لها كيان خاص، تسعى الحكومة من خلاله إلى التشجيع على الاستثمار في مختلف المجالات.
- ساهمت سياسة التحفيز الجبائي من خلال المزايا والإعفاءات الضريبية المقدمة، في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة وتطورها، خاصة تلك التي في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث ازدادت نسبة نموها بزيادة التحفيزات المالية والضريبية المغرية خاصة في السنوات الأخيرة.

## 2.6. التوصيات

- من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج في هذا المقال، يسعى الباحثان لإعطاء جملة من التوصيات التي من شأنها تدعيم هذا البحث بحلول ونصائح مقترحة من أجل زيادة فاعلية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالتالي:
- التركيز على تطوير قطاع المقاولاتية والعمل على تعزيز الاقتصاد الوطني أكثر بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنوع في الاستثمار خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط الذي يشكل نسبة كبيرة من الدخل الوطني.
  - إعادة النظر في القوانين الخاصة بالاستثمار من أجل تسهيل إنجاز المشاريع والتحفيز على تنمية روح المبادرة في إنشاء المؤسسات وزيادة الطاقة الإنتاجية للبلاد.
  - العمل على مواصلة تقديم مختلف التسهيلات والحوافز الجبائية من أجل توجيه الشباب أكثر نحو القطاع الخاص.

- السعي نحو تطوير الاداء في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بشكل افضل، من خلال  
عادة النظر في تدابير وإجراءات أطوار الإنشاء والاستغلال والتوسع، والعمل على تسهيلها  
بأكبر قدر ممكن في مختلف المجالات الإدارية والجبائية والتمويلية.

## 7. قائمة المراجع

- 1-ناصر مراد. (2003). ، *فاعلية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق*.. الجزائر: ، دار هومة. .
- 2-الامانة العامة للحكومة الجزائرية . (1996). لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العمل  
والحماية الاجتماعية والتكوين المهني، المتضمن شروط الإعانة المقدمة للشباب صاحب  
المشروع، الجريدة الرسمية رقم 52، الصادرة بتاريخ 11 سبتمبر 1996. *المرسوم التنفيذي*  
رقم 96-297، المؤرخ في 08 سبتمبر 1996. الجزائر.
- 3-باناشودة رفيق، داني كبير معاشو، . (2003). تحليل سلوك المؤسسة تجاه العبي الجبائي وأساليب  
التحريض الجبائي، . ، *الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة*.  
جامعة سعد دحلب البلدية.
- 4-عبد المنعم فوزي. (1981). ، *المالية العامة والسياسة المالية*، ، بيروت: دار النهضة العربية..
- 5-لعل رمضان، . (2002). أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية. *رسالة*  
*ماجستير غير منشورة*.. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- 6-وزارة المالية. (1997). الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ، المتضمن قانون المالية لسنة  
1997، الجريدة الرسمية رقم 85، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1996. *الأمر رقم 96-31 المؤرخ*  
*في 30 ديسمبر 1996*. الجزائر.
- 7-وشان احمد. (2006). ، دور الجبائية في تشجيع الاستثمار الخاص من خلال سياسة التحفيز  
الجبائي... *رسالة ماجستير غير منشورة*.. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة  
الجزائر.
- 8-يونس احمد البطريق. (2002). ، *سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارنة*،  
.. مصر: الدار الجامعية الجديدة.